واقع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

أ./ نسيمة سابق
جامعة - باتنة -

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على واقع الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، باعتبارها تحتل مكانة هامة في الاقتصاد الوطني، حيث تلعب الــ(م ص م) دورا فعالا في خلق قيمة مضافة جديدة، وتحقيق ناتج داخلي خام، وتخفيض نسبة البطالة، وذلك باعتبارها أحد أهم القطاعات الاقتصادية الخالقة لمناصب الشغل رغم صغر حجمها والإمكانيات المتواضعة المتوفرة لديها.

Résumé:

Cette étude vise à identifier la réalité de l'investissement dans les petites et moyennes entreprises du secteur en Algérie, comme occupe une place importante dans l'économie nationale, où vous jouez le (P.M.E) un rôle actif dans la création de nouvelle valeur ajoutée, et atteindre une production de minerai interne, et réduire le taux de chômage, et que comme l'un des secteurs économiques les plus exclusifs de l'emploi, malgré leur petite taille et les possibilités modestes dont elle dispose

مقدمة:

يعتبر الاستثمار حتمية ضرورية وأداة لا بد منها للنمو الاقتصادي، وعنصر حساس ووسيلة فعالة للنهوض بالاقتصاد، وذلك لما يحققه هذا العنصر من زيادة في الطاقة الإنتاجية، وما يمثله من استغلال للموارد البشرية، والأهم من ذلك هو أن إدارة وتوجيه هذا الاستثمار هي الوجهة الضرورية لخدمة النمو الاقتصادي، والدليل على ذلك هو ما حصل في الكثير من الدول النامية، التي وجدت نفسها تستثمر في أنشطة ومجالات لم تحقق مفعولها، وعلى هذا الأساس لابد أولا من اختيار مجال الاستثمار المناسب، ثم تهيئة الظروف الملائمة له حتى يكون فعلا في خدمة النمو الاقتصادي، ومن هنا كان الدور الرائد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أصبح النشاط الاقتصادي في العصر الحالي يتميز بالتطور في هذا المجال، وأن النمو الاقتصادي الذي تسعى له كافة دول العالم أخذ يعتمد أساسا على نمو واتساع هذا النوع من المؤسسات في مجال الأعمال، وأصبح هذا القطاع يشغل حيزا كبيرا في النشاط الاقتصادي والاجتماعي في كثير من الدول النامية، ومن ثم أصبح من الضروري العناية بهذا القطاع من طرف المسئولين .

مشكلة الدراسة:

إن للاستثمار في المؤسسة الدور الرائد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك لمساهمتها في إنعاش الاقتصاد وتحسين الدخل الوطني، كما أن سهولة تكيفها مع البيئة ومرونتها تجعلها قادرة على رفع التحديات التنافسية، ومنه غزو الأسواق المحلية والوطنية وحتى الخارجية، لذلك يعد الاستثمار في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحق ذا أهمية كبيرة بوصفه منفذا جديدا لاستغلال الموارد والخدمات المحلية، ومن ثم فهي تضيف موارد إلى البلد من خلال عملية سد الحاجيات المحلية، وبالتالي العزوف عن الاستيراد والمساهمة في التصدير، وهذا ما سيكسبها موقفا جديدا ضمن خريطة الاقتصاد الوطني، حيث أنها تمثل أفضل الوسائل المتاحة للإنعاش الاقتصادي في ظل الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، ومن ثم أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة البديل الأكثر عملية أمام الدول خاصة النامية لتحقيق معدلات النمو المرجوة، ومن هذا المنطلق تطرح الإشكالية التالية:

فيما يتمثل واقع الاستثمار في قطاع الـــ (م.ص.م) في الجزائر؟...

فرضيات الدراسة:

- هناك تعريف واضح وخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويخص بقبول وإجماع مختلف الدول المهتمة بهذا النوع من المؤسسات.
- يعتبر الاستثمار في قطاع الـ(م.ص.م) من أهم العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي في الجزائر.

أولا: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

لا يزال موضوع تحديد مفهوم شامل ودقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يشكل موضع اختلاف لدى الباحثين المهتمين بهذا القطاع، وقبل الوصول إلى تحديد تعريف شامل وكامل ودقيق، لابد من إبراز أهم الصعوبات التي تقف أمام محاولات وضع هذا التعريف المشترك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد العالمي ككل(1)، والتي تتمثل في كل من اختلاف درجة النمو الاقتصادي واختلاف حجم وطبيعة النشاط الاقتصادي(2)

ويستند تحديد تعريف جامع وشامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مجموعة من المعايير والتي تتمثل في:

- **المعايير الكمية:**
  - حجم العمالة،
  - حجم المبيعات،
  - قيمة الموجودات،
  - القيمة المضافة،
  - الطاقة المستعملة،
  - رقم الأعمال،
  - رأس المال المستثمر ...إلخ
- **المعايير النوعية:**
  - الاستقلالية(3)
  - الملكية(4)
  - الحصة من السوق
  - محلية النشاط

تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كان وضعها القانوني على أنها مؤسسة إنتاج السلع والخدمات5:

- تشغل من 1 إلى 250 شخص.
- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2 مليار دينار، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار.

– تحترم معايير الاستقلالية[6].

– أما تعريف كل مؤسسة على حدا فهو كالتالي[7]:

* **المؤسسة المتوسطة**: هي تلك التي تشغل من 50 إلى 250 شخص، في حين يتراوح رقم أعمالها بين 200 مليون و2 مليار دينار جزائري، أو التي تتراوح حصيلتيها الإجمالية بين 100 و500 مليون دينار جزائري.
* **المؤسسة الصغيرة:** هي تلك التي تشغل من 10 إلى 49 شخص، ولا يتعدى رقم أعمالها السنوي 200 مليون دينار جزائري، أو لا تتجاوز حصيلتها الإجمالية 100 مليون دينار جزائري.
* **المؤسسة المصغرة**: تلك التي تشغل من 01 إلى 09 أشخاص، ولا يتعدى رقم أعمالها السنوي مليون دينار جزائري، أو لا تتجاوز حصيلتها الإجمالية 10 مليون دينار جزائري، ويمكن تلخيص تعريف ومعايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في الجدول التالي:

جدول رقم(01): معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

الصنف/ المعايير	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي	الحصيلة الإجمالية السنوية
مؤسسة متوسطة	50–250	من 200 مليون إلى 2 مليار دج	من 100 إلى 500 مليون دج
مؤسسة صغيرة	10–49	أقل من 200 مليون دج	أقل من 100 مليون دج
مؤسسة مصغرة	01–09	أقل من 20 مليون دج	أقل من 10 مليون دج

المصدر: القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم:01–18 مرجع سبق ذكره، ص:06

و تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من الخصائص تميزها عن غيرها من المؤسسات، وسوف يتم عرض أهم هذه الخصائص في النقاط التالية[8]:

- الإعتماد على الموارد الداخلية في التمويل
- تلبية طلبات المستهلكين
- التدقيق في الإبداع والاختراع
- المقاولة من الباطن
- فعالية الموارد البشرية والمالية
- إقامة تكامل أنسب للإنتاج

- الافتقار إلى التخطيط الاستراتيجي
- مستوى تدني التكنولوجيا
- الملكية المحلية

ثانيا: تطور تعداد الــ(م.ص.م) في الجزائر خلال الفترة 2010–2013

يمكن تلخيص تطور عدد الــ(م ص م) في الجزائر خلال الفترة 2010–2013 في الجدول التالي:

جدول رقم (02): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة والخاصة والصناعة التقليدية خلال الفترة 2010–2013

	2010		2011		2012		السداسي الأول 2013	
	العدد	(%)	العدد	(%)	العدد	(%)	العدد	(%)
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة	557	0.09	572	0,09	557	0,08	547	0.07
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة	482892	78	511856	77,64	550511	77,34	578.586	77.36
الصناعة التقليدية	135623	21.91	146881	22,28	160764	22,58	168.801	22.57
المجموع	619072	100	659 309	100	711 832	100	747934	100

Source: Ministère du Développement Industriel et de la Promotion de l'investissement, direction général de la veule stratégiques, bulletin d'information statique de la PME, N°18,20, 22, 23, pages **:** 07, 12, 09,10**.**

من خلال الجدول يمكن ملاحظة أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة قد تطور بشكل كبير من عام 2010 إلى عام 2013، فقد قفز عددها من 482892 مؤسسة نهاية عام 2010 ليصل إلى 578586 مؤسسة نهاية السداسي الأول لعام 2013 .

في حين عرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة انخفاضا كبيرا حتى بلغ نهاية السداسي الأول من عام 2013 ما يقارب 574 مؤسسة عامة فقط مقارنة بالعدد الهائل للمؤسسات الخاصة.

ويمكن تمثيل معطيات تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين 2012– 2013 فيما يلي:

شكل رقم (01) تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال عام 2012 والسداسي الأول من عام 2013

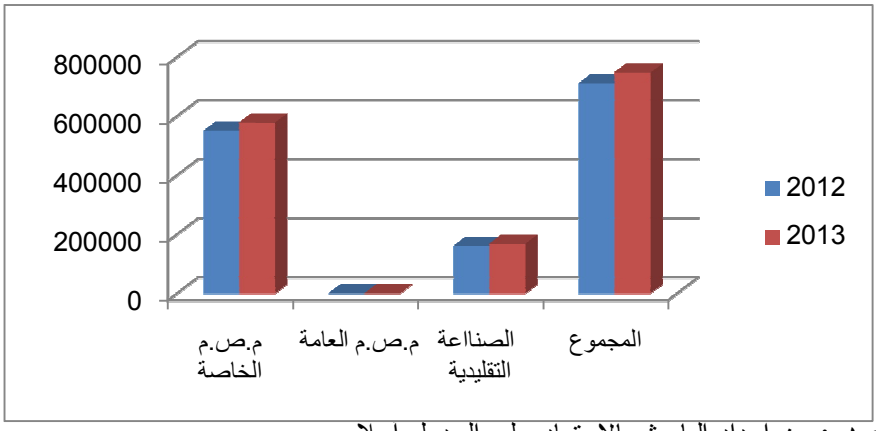

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول اعلاه.

وهو ما يفسر التطور الكبير للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بالمقارنة مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة التي شهدت تراجعا كبيرا، بالإضافة إلى تطور قطاع الصناعة التقليدية الذي شهد هو الأخر نموا في عدد المؤسسات، حيث أن المؤسسات الناشطة في مجال الصناعة التقليدية تطور عددها من 135623 عام 2010 ليصل في السداسي الأول عام 2013 إلى 168.801.

كما يمكن ملاحظة أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة نهاية السداسي الأول 2013 هي المسيطرة بنسبة 77.36 % ثم يليه الصناعة التقليدية بنسبة 22.57% ويأتي في الأخير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة بنسبة 0.07% . والشكل الموالي يوضح ذلك :

الشكل رقم (02) : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نهاية السداسي الأول 2013

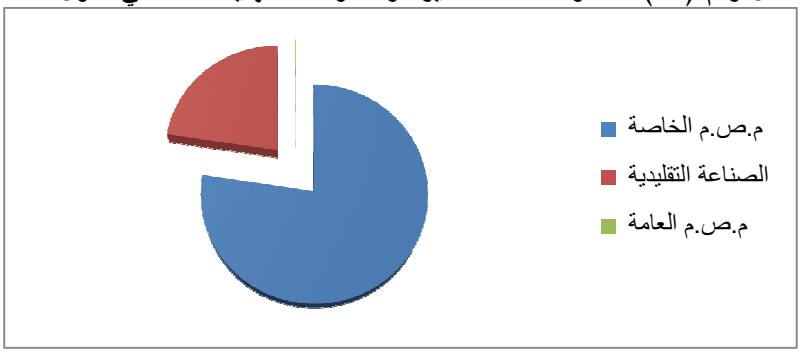

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول أعلاه.

وهكذ أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة تشكل النسبة الغالبة من عدد المؤسسات لتحضى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة بنسبة ضئيلة جدا لم تتجاوز 0.07% نهاية السداسي الاول لعام 2013، كما ان هذه النسبة في تناقص مستمر، هذا إن دل على شيئ إنما يدل على أن الخصخصة في الجزائر قد قطعت شوطا كبيرا وأن القطاع الخاص اصبح يملك جل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

ثالثا – توزيع وحركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من خلال ما سبق كانت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة تمثل النسبة الأكبر مقارنة بالمؤسسات العمومية وعلى هذا الأساس سوف يتم التركيز عليها وذلك فيما يخص توزيعها جغرافيا وحسب قطاعات النشاط الاقتصادي.

توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب قطاعات النشاط

تتوزع الـــ(م ص م) الخاصة حسب قطاعات النشاط حسب الجدول التالي:

جدول رقم (03) : توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب قطاع النشاط

قطاع النشاط	عام 2011	2012	حركية التسجيلات عام 2013				السداسى الأول من 2013
			إنشاء	شطب	إعادة إنشاء	التطور	
الفلاحة							
الفلاحة والصيد البحري	4006	4277	186	30	25	181	4458
المجموع الجزئى	**4006**	**4277**	**186**	**30**	**25**	**181**	**4458**
المحروقات، الطاقة، المناجم والخدمات المتصلة							
المياه والطاقة	106	111	4	0	2	6	117
المحروقات	599	626	129	6	2	125	751
خدمات الأشغال البترولية	293	313	8	3	3	8	321
المناجم والمحاجر	958	1002	22	2	6	26	1028
المجموع الجزئى	**1956**	**2052**	**163**	**11**	**13**	**165**	**2217**
البناء والأشغال العمومية							
البناء والأشغال العمومية	135752	142222	4361	806	1228	4783	147005
المجموع الجزئي	**135752**	**142222**	**4361**	**806**	**1228**	**4783**	**147005**
الصناعات التحولية							
الحديد والصلب	9900	10350	475	36	86	525	10875
مواد البناء	8225	8802	509	27	53	535	9337
كيمياء، بلاستيك	2603	2803	170	7	23	186	2989
الصناعات الغذائية	19172	20198	759	110	175	824	21022
صناعة النسيج	4727	5082	327	17	38	348	5430
صناعة الجلد	1718	1764	72	5	3	70	1834

صناعة الخشب والورق	13701	14510	571	63	139	647	15157
الحديد والصلب	9900	10350	-	-	-	-	-
صناعة مختلفة	3844	4008	171	14	31	188	4196
المجموع الجزئي	**63890**	**67517**	**3054**	**279**	**545**	**3323**	**705402**
الخدمات							
النقل والمواصلات	36620	39426	2151	257	402	2296	41722
التجارة	69837	76050	4593	385	605	4813	80863
الفندقة والإطعام	21251	22590	974	113	198	1059	23649
خدمات للمؤسسات	26595	31476	2886	355	456	2987	34463
خدمات للعائلات	26977	29064	1637	165	446	1918	30982
مؤسسات مالية	1329	1512	81	8	14	87	1599
اعمال عقارية	1124	1292	100	7	12	105	1397
خدمات للمرافق العمومية	2424	2639	122	7	15	130	2769
المجموع الجزئي	**204,049**	**204049**	**12544**	**1297**	**2145**	**13395**	**217444**
المجموع الكلي	**420,117**	**420117**	**20305**	**2423**	**3962**	**21547**	**441964**

المصدر : وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار

ويمكن توضيح نمو فروع النشاط الاقتصادي التي تنشط فيها الــ(م ص م) الخاصة كما يلي:

جدول رقم (04):تطور فروع النشاط التي تنشط فيها الــ(م ص م) الخاصة خلال 2013/2012

قطاع النشاط	عام 2012	عام 2013	التطور	
			العدد	%النسبة
الفلاحة	4277	4458	181	1.01
المحروقات، الطاقة، المناجم والخدمات المتصلة	2052	2217	165	0.50
البناء والأشغال العمومية	142222	147005	4783	33.26
الصناعات التحولية	67517	70540	3023	15.96
الخدمات	204049	217444	13395	49.20
المجموع	**420117**	**441964**	**21847**	**100**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات نشريات المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتوسطة

و يمكن إسقاط معطيات الجدول السابق في الشكل التالي:

شكل رقم(04): تطور فروع النشاط التي تنشط فيها الــ(م ص م) الخاصة خلال 2013/2012

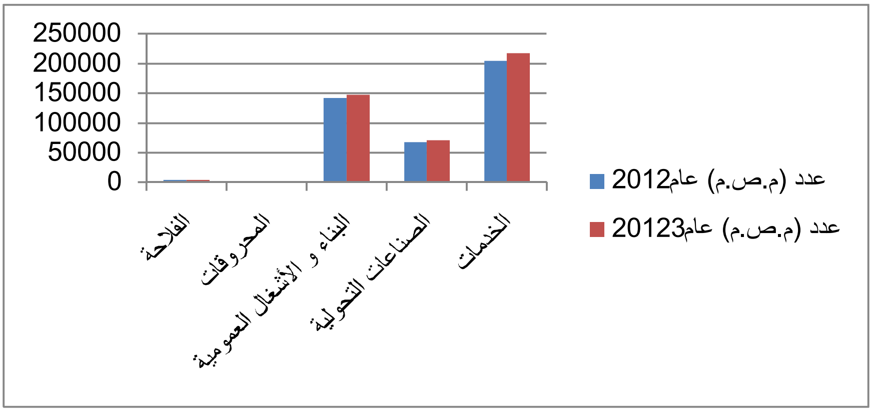

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول أعلاه.

ويمكن توزيع فروع النشاط الاقتصادي التي تنشط فيها الــ(م ص م) الخاصة خلال السداسي الأول من عام 2013 كما يلي:

شكل رقم (05): فروع النشاط الاقتصادي التي تنشط فيها الــ(م ص م) الخاصة خلال السداسي الأول من عام 2013

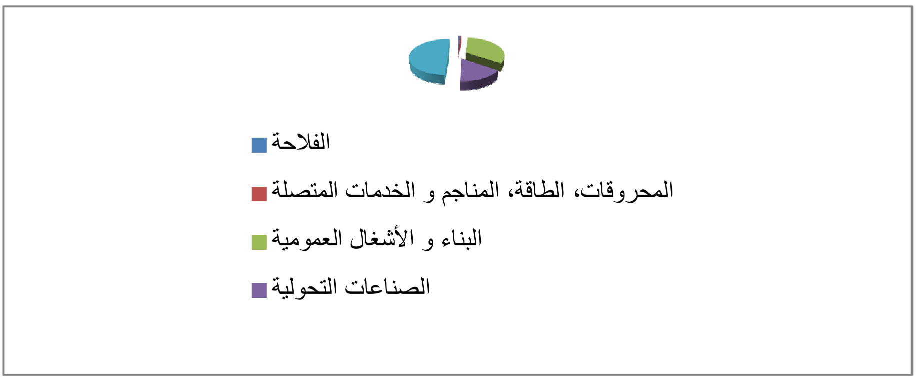

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول أعلاه.

من خلال ما سبق يمكن القول أن أغلب نشاط الــ(م ص م) الخاصة خلال السداسي الأول لعام 2013 يتركز في قطاع الخدمات بــ217444 مؤسسة، بنسبة 49%، يليها قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 33.26%، أما باقي القطاعات بما فيها الصناعة، لا تمثل سوى 17.54 % من مجموع الــ(م ص م) الخاصة، ويمكن أن يرجع ذلك من جهة لطبيعة الــ(م ص م) التي تتناسب مع طبيعة الأنشطة الخدمية، ومن جهة أخرى لبرامج دعم النمو

(الإنفاق الحكومي) والتي استطاعت أن تلعب دورا كبيرا في زيادة المؤسسات في قطاع البناء والأشغال العمومية .

توزيع الولايات 12 الأولى في تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في 2012-2013

يمكن توضيح توزيع الـــ(م ص م) الخاصة حسب الولايات من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (05): توزيع الولايات 12 الأولى في تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في 2012-2013

العدد	الولايات	عدد م.ص.م خلال 2012	عدد م.ص.م خلال السداسي الأول من 2013	%	التطور السنوي
1	الجزائر	48,419	50887	11.51	5.10
2	تيزي وزو	24,754	26267	5.94	6.11
3	وهران	19,692	20759	4.70	5.42
4	بجاية	19,374	20684	4.68	6.76
5	سطيف	18,730	19859	4.49	6.03
6	تيبازة	16,969	18109	4.10	6.72
7	بومرداس	15,004	15891	3.60	5.91
8	البليدة	14,073	15050	3.41	6.94
9	قسنطينة	13,450	14002	3.17	4.10
10	باتنة	**10,679**	**11194**	**2.53**	**4.82**
11	عنابة	**10,670**	**11066**	**2.50**	**3.71**
12	الشلف	**10297**	**10676**	**2.42**	**3.68**
المجموع الجزئي		**222,111**	**234444**	**53.05**	**5.55**
المجموع الكلي		**420,117**	**441964**	100	**5.20**

Source : www.mipmepi.gov.dz

و يمكن إسقاط المعطيات الإحصائية المدونة في الجدول المبين أعلاه في الشكل التالي:

شكل رقم (05) : ترتيب 12 ولاية الأولى وطنيا نهاية السداسي الأول عام 2013

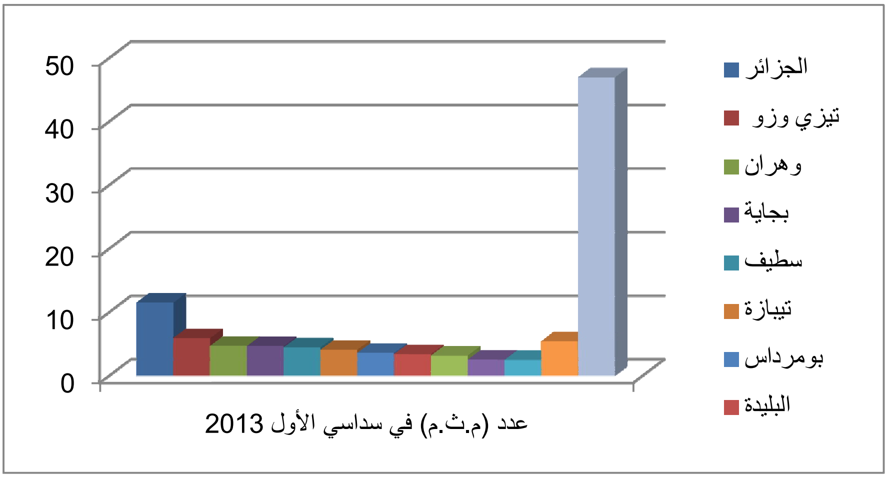

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول أعلاه.

السنة	2010	2011	2012	السداسي الأول من 2013

من خلال الجدول ورسمه البياني يمكن ملاحظة أنه تم تسجيل أكبر نسبة من المؤسسات في الجزائر العاصمة بــ: ــ50887 مؤسسة، بنسبة 11.51 % ، وتتركز بالولايات الإثني عشرة الأولى ما يقارب: 234444 مؤسسة بنسبة 53.05 %، في حين باقي الولايات الــ36 فتتركز فيها 207520 مؤسسة بنسبة : 46.95%، وعليه يتضح جليا أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ترتكز بنسبة فاقت 53 % بالولايات الكبرى التي تتوفر على البنى التحية المشجعة على الاستثمار

رابعا: تقييم مساهمة الــ(م ص م) في مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر

1- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل:

سوف يتم توضيح قياس مدى تطور مساهمة الــ(م ص م) في عملية التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2013/2010، وذلك من

خلال الجدول التالي:

جدول رقم (06): مساهمة قطاع الــ(م ص م) في التشغيل خلال الفترة 2013/2010

طبيعة الـــــ (م ص م)		القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
المؤسسات الخاصة	الأجراء	958,515	58.96	1,017,374	59.01	1,089,467	58.95	1.121.776	58.75
	أرباب العمل	618,515	38.05	658,737	38.21	711,275	8.49	747.387	39.02
المؤسسات العمومية		48,656	2.99	48,086	2.79	47,375	2.56	46.132	2.42
المجموع		1,625,686	100	1,724,197	100	1,848,117	100	1.915.495	100

المصدر: وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار

يمكن إسقاط معطيات الجدول السابق في الشكل التالي:

شكل رقم(06): مساهمة قطاع الـــ(م ص م) في التشغيل خلال الفترة: 2013/2010

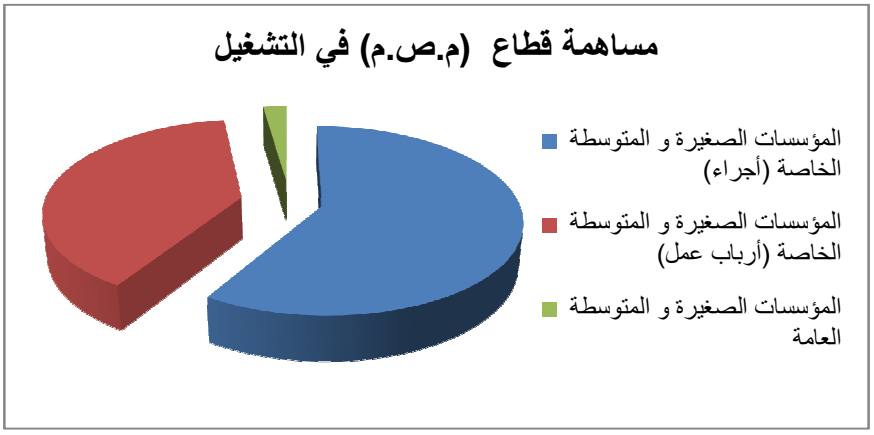

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول أعلاه.

من خلال معطيات الجدول رقم (05) وتمثيله البياني يمكن ملاحظة مدى مساهمة الـــ(م ص م) في توفير مناصب الشغل في الجزائر، وبالتالي الحد من مشكلة البطالة، والشيء الملاحظ أكثر في هذا الجدول هو التطور الملحوظ لسيطرة القطاع الخاص من حيث المساهمة في التشغيل مقارنة بالقطاع العام، حيث بلغ عدد العمال في القطاع الخاص نهاية السداسي الأول من عام 2013 حوالي 1869163 عاملا. لينخفض معدل التشغيل بالقطاع العام انخفاضا مستمرا، حين بلغ حوالي 46.132 عاملا .

2- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في القيمة المضافة

يبين الجدول التالي مدى مساهمة قطاع الـــ(م ص م) في القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات في الجزائر ، وتطور هذه المساهمة خلال الفترة 2011/2007

جدول رقم (07): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال 2007-2011.

الوحدة: مليار دينار جزائري

طبيعة القطاع	2007		2008		2009		2010		2011	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
مساهمة القطاع العام في القيمة المضافة	420.86	12.35	406.84	10.73	432.05	9.85	343.26	7.16	528.51	9.74
مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة	2986.07	87.65	3383.57	89.27	3954.5	90.15	4450.76	92.84	4895.64	90.26
المجموع	3406.93	100	3790.41	100	4386.55	100	4794.02	100	5424.15	100

المصدر : وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار

بإسقاط معطيات الجدول السابق على المنحنى البياني التالي نحصل على:

شكل رقم(07): **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال 2007-2011**

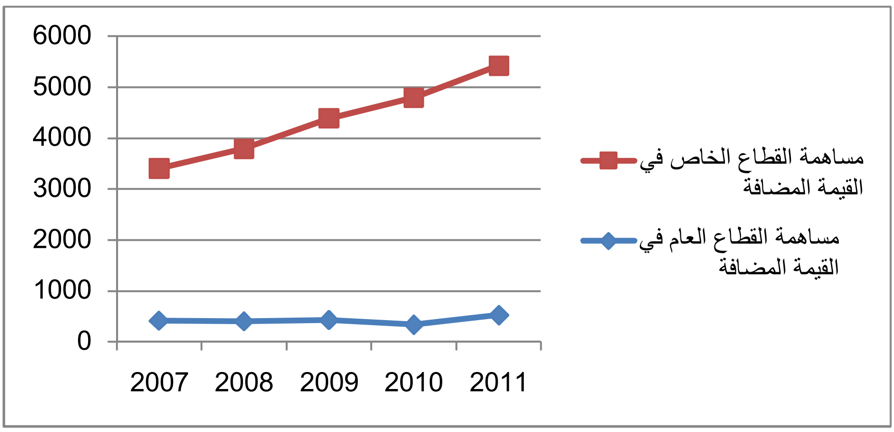

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول أعلاه.

يوضح الجدول أعلاه، وتمثيله البياني، حصة الـــ(م ص م) من القيمة المضافة، ويتبين من معطيات هذا الجدول أن الـــ (م ص م) التابعة للقطاع

الخاص تساهم بنسبة كبيرة في تحقيق القيمة المضافة وهذا في كل قطاعات النشاط، وتراجع مساهمة الـــ (م ص م) التابعة للقطاع العام، وهذا نظرا للتحفيزات الكبيرة الموجهة للقطاع الخاص وعمليات الخوصصة الجزئية والكلية التي شهدتها المؤسسات العمومية.

ففي سنة 2011 مثلا، قدرت مساهمة القطاع الخاص في تشكيل القيمة المضافة بـــ 90.26 %، في حين كانت مساهمة القطاع العام لا تمثل سوى 9.74%.

وهذا ما يعكس أهمية القطاع الخاص في خلق القيمة المضافة في الاقتصاد الجزائري.

خامسا: مشاكل وصعوبات تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من العديد من المشاكل والعراقيل التي تعترض طريقها وتعيق مسيرتها وتحد من فعاليتها وكفاءتها، رغم ما حضت به من اهتمام كبير في دفع عجلة النمو الاقتصادي، ويمكن حصر هذه المشاكل في:

– المشاكل التنظيمية والإدارية:

تتميز الإدارة الجزائرية بكثرة التجاوزات المتواجدة فيها مما يجعلها تعاني من قصور وعجز واضح في الخبرات الإدارية والتنظيمية، وهذا ما أثر سلبا على مختلف المؤسسات الاقتصادية وخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي أصبحت تعاني من صعوبات كثيرة بسبب سيادة الإدارة الفردية في اتخاذ القرارات من جهة وانتشار البيروقراطية، الفساد الإداري، الرشوة، المحسوبية والانحراف من جهة أخرى، وهذا ما أصبح يثبط من عزيمة المستثمر، ويحد من قدرات هذه المؤسسات على العمل حيث أن هناك العديد من المشاريع الاستثمارية وما يواكبها من تراخيص وموافقات ووثائق تعرضت للتعطيل والتعقيد بسبب ذلك[9]، ويمكن إرجاع هذا إلى صعوبة الإجراءات الإدارية والتنفيذية فيما يتعلق بالحصول على قبول المشروع، زيادة إلى التباطؤ الإداري عند التنفيذ[10]، وهذا ما يعرقل الحركية الاستثمارية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذلك أن جميع هياكل الدولة لا تزال بعيدة **على ذلك المستوى الذي يمكن من تلبية جميع الطلبات مع تقديم مختلف الخدمات بسرعة وكفاءة عالية بسبب[11]:**

– هذا النوع من المؤسسات لم يتربع على مكانة بعد في الاقتصاد الجزائري، نظرا لعدم تهيؤ الذهنيات لهضم وفهم خصوصيته وبالتالي التعامل معه.

– سرعة حركية اتخاذ القرارات وإصدار النصوص القانونية لم يواكبها شيء مماثل في أداء وتفعيل الجهاز التنفيذي.

– صعوبة الحصول على الإجراءات، فحسب تقرير أعدته وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تبين أن الإجراءات المتعلقة بالسجل التجاري معقدة وطويلة وتصل إلى 18 وثيقة[12]، في حين مدة إنشاء مؤسسة تتراوح بين 06

أشهر و03 سنوات حسب طبيعة النشاط، في حين يستغرق انطلاق مشروع في ألمانيا مدة تتراوح بين يوم و24 أسبوع، وبين 04 و07 أسابيع في البرازيل وبين أسبوع و28 أسبوع في إسبانيا[13].

- **المشاكل التمويلية والضريبية:**

تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم وأخطر المشاكل التي تعترض سبل تطورها وهي مشكلة التمويل التي تعد مرحلة حاسمة في تجسيد المشاريع الاستثمارية خاصة في مرحلة الانطلاق، الأمر الذي نتج عنه صعوبات كبيرة يمكن إرجاعها إلى:

- التأثير السلبي للتسيير البيروقراطي للبنوك العمومية ومركزية اتخاذ القرار.
- صعوبة الحصول على القروض من القطاع البنكي، وذلك بسبب غياب ميكانيزمات تغطية المخاطر كعدم توفر الضمانات الكافية التي يطلبها البنك مقابل التمويل.
- الافتقار للخبرة التنظيمية والإدارية يزيد من درجة مخاطرة البنوك في تمويل هذه المشاريع.

بالإضافة إلى[14]

- عدم تكيف النظام المالي الحالي مع المحيط.
- عدم توفر عنصر الشفافية في توزيع القروض.
- غياب التمويل طويل الأجل أو عدم توفره بصورة كافية.
- عدم توفر التحفيز الضريبي المدعم والخاص بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ارتفاع تكاليف الخدمات المصرفية الخاصة بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ارتفاع أسعار الفائدة المرتبطة بها.
- تعدد الأعباء الضريبية التي تتحملها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- عدم قدرة المؤسسات الجزائرية على توفير المعلومات المالية والتشغيلية مما يقلل من الجدارة الائتمانية لهذه المؤسسات على مستوى البنوك[15].
- ارتفاع معدلات المخاطرة نتيجة التعامل مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك لأن معظمها يعمل ضمن نطاق الاقتصاد غير الرسمي، وارتفاع معدلات الضغط ن2الجبائي بسبب ارتفاع نسب الرسوم والضرائب بهذا النوع من المؤسسات[16]
- **مشكل التدفق الفوضوي للسلع المستوردة:** تعتبر مشكلة التدفق الفوضوي للسلع المستوردة من أكبر المصاعب والعوائق المؤثرة سلبا على إمكانية المستثمر المحلي الجزائري في التوسع في مجال المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة، التي لم تستطع بذلك فرض وجودها مع الدخول الحر للمنتجات الأجنبية التي تتميز بقدرات تنافسية عالية، وهو ما ينعكس مباشرة على تلك المنظومة المؤسساتية، ويمكن حصر أهم مظاهر الاستيراد فيما يلي[17]:

- سياسة الإغراق والمتمثلة في دخول سلع أجنبية جديدة ذات جودة عالية، وبيعها محليا بأسعار أقل من تلك الموجودة محليا.
- التذرع بالحرية الاقتصادية وشروط تحرير التجارة وذلك في إطار المنظمة العالمية للتجارة التي تقبل مبدأ حماية المنتوج المحلي عن طريق الرسوم الجمركية، بالإضافة إلى دعم الصناعات الناشئة التي تكون مهددة من طرف الاستيراد.
- غياب جهاز معلومات كفء ومحدد لأنواع المنتجات المحلية، الأمر الذي ينتج عنه رسم خريطة اقتصادية لتوطن المؤسسات والمنتجات، ومن ثم وضع ما يلزم من سياسات الحماية من أجل النهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وهكذا فإنه ومن أجل مواجهة التحديات المفروضة لا بد من تقديم الدعم المناسب للمنتوج الوطني، من خلال توفير الجزائر لبيئة أو فضاء خاص يعمل على خلق كل الظروف المواتية، ومن أجل ذلك لا بد أولا من رسم جملة من السياسات التي من شأنها حماية المنتوج المحلي، والتي يمكن حصر أهمها في[18]

- حماية مختلف النشاطات والصناعات التي يهددها الاستيراد.
- رسم سياسات هدفها الأساسي الحفاظ على توازن ميزان المدفوعات.
- وضع إجراءات لمنع بيع المنتجات المستوردة بأسعار أقل من الأسعار المحلية.
- **المشاكل المرتبطة بالعقار الصناعي:** تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من مسألة العقار الصناعي، الذي يعتبر من أهم المشاكل التي يواجهها هذا النوع من المؤسسات، من أجل تنمية مختلف المشاريع الاستثمارية بسبب[19]:

- طول مدة منح الأراضي المخصصة للاستثمار.
- الرفض غير المبرر للطلبات والامتناع عن منح العقارات الصناعية للمستثمرين.
- غياب سلطة اتخاذ القرار حول تخصيص الأراضي وتسيير المساحات الصناعية.
- محدودية الأراضي المخصصة للنشاط الصناعي.
- ثقل الإجراءات المصاحبة لإنشاء العقار والتوزيع غير المدروس للعقارات.
- المشاكل المحاسبية التي تتعلق بالميزانية والإهلاك ومصاريف التأسيس.
- العقار الصناعي قطاع معقد تسيره العديد من النصوص والكثير من المتدخلين دون توضيح الجهة التي يمكنها إتخاذ القرار وبالتالي خضوع مسألة الأرض لأكثر من وزارة.

- تحول العديد من المناطق لتجمعات عمرانية على حساب البنى التحتية والمنشأت القاعدية.
- مسألة عقود الملكية التي مازالت شائكة لبعض الأراضي[20]

وهكذا بقيت سوق العقارات رهينة للعديد من الهيئات، ولم تتحرر بشكل يحفز الاستثمار ، وذلك بسبب العوامل سالفة الذكر[21]

- **المشاكل التسويقية:** تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية من مشاكل تسويقية كثيرة يمكن إرجاعها إلى[22]:

- فشل الكثير من المشاريع الاستثمارية بسبب عدم الإلمام بمبادئ التسويق.
- ارتفاع تكاليف الإنفاق على ترويج المنتج وتنشيط المبيعات.
- الافتقار إلى الوعي التسويقي ونقص الكفاءات، وفقدان الخبرة في هذا المجال.
- ضعف الإجراءات المساهمة في حماية المنتج المحلي من مخاطر التدفق الفوضوي للسلع المستوردة.
- عدم ثقة المستهلك بالمنتج المحلي مقارنة مع المنتجات المنافسة.

الخاتمة

يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من القطاعات الأكثر ديناميكية، حيث أضحى رقما قياسيا في الكثير من اقتصاديات الدول، وهذا نظرا للدور الذي تلعبه هذه المؤسسات في التنمية والإنعاش الاقتصادي، ورغم هذه الأهمية تواجه هذه المؤسسات في مختلف البلدان الكثير من المشكلات التي تحد من قدرتها على النمو والتطور، حيث لا يمكنها تحقيق دورها المنوط به إلا في ظل محيط يتناسب مع خصوصيات ومميزات هذا القطاع

ومن أجل توضيح كل ذلك تم التطرق من خلال هذا البحث إلى دراسة موضوع "أثر الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي في الجزائر"، وبعد معالجة مختلف الجوانب النظرية والتطبيقية لهذه الدراسة، تم التوصل إلى الإجابة على الإشكالية المطروحة من خلال تقسيم البحث إلى أربعة نقاط أساسية:

أولا: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثانيا: تطور تعداد الـــ(م.ص.م) في الجزائر خلال الفترة 2010-2013

ثالثا: تقييم مساهمة الـــ(م ص م) في مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر.

رابعا: مشاكل وصعوبات تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

وتم استخراج النتائج التالية:

- من خلال ما سبق يمكن القول بأن تحديد تعريف دقيق وصريح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلى أساس يرضي ويتفق عليه الجميع يعتبر من الصعب إن لم نقل من المستحيل، ويمكن إرجاع سبب ذلك إلى اختلاف المعايير المعتمدة في تصنيفها.

– تلعب الـــ (م ص م) دورا هاما في تحقيق النمو الاقتصادي، من خلال مساهمتها الفعالة في التشغيل، وخلقها لقيم مضافة جديدة، وتحقيقها لناتج داخلي خام معتبر.

– تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مشاكل عديدة، والتي تحول دون تنميتها في جميع البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، وذلك بسبب طبيعة نشاطها الذي يلعب دور فعال في تحريك عجلة النمو الاقتصادي للبلاد

الهوامـــش:

[1]- محمد عبد العزيز عجيمة، **التنمية الاقتصادية مفهومها -نظرياتها وسياستها** (الدار الجامعية، 1998)، ص.21.

[2]- الطيف عبد الكريم، **واقع وآفاق تطور المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في ظل سياسة الاصلاحات**، رسالة ماجستير، فرع التحليل الاقتصادي، 2002، ص. 04.

[3]- نفس المرجع، ص. 17.

[4]- عثمان لخلف، **دور ومكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية**، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1995، ص. 9.

[5]- المواد 4 – 5 – 6 – 7 من القانون رقم: 01-18 المؤرخ في 2001/12/12 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 77، بتاريخ 2001/12/15، ص:7-8.

[6]- بريبش السعيد، "مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية – حالة الجزائر –"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 02، جامعة بسكرة ،2007، ص: 62.

[7]- فتحي السيد عبده، أبو سيد أحمد، **الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية المحلية**(مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية/مصر، 2005)، ص: 56.

[8]- زويتة محمد الصالح، "أثر التغييرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، رسالة ماجستير، فرع نقود ومالية، 2002، ص ص. 9، 10

[9]- عبدالمليك مزهودة، "التسيير الاستراتيجي وتنمية المؤسسات المتوسطة والمصغرة "، الدورة التدريبية حول تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية، سطيف أيام 25 – 26 – 27 – 28 ماي 2003، ص: 14.

[10]- محمد الهادي مباركي، "المؤسسة المصغرة ودورها في التنمية " ، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، كلية العلوم الاقتصادية، الأغواط، يومي 8 و9 ابريل 2002، ص:93.

[11]- قنيدرة سمية، "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة – دراسة ميدانية بولاية قسنطينة"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، قسنطينة، 2009-2010، ص:76.

[12]- عثماني عياشة، "دور التسويق في زيادة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة – دراسة حالة شركة سيتيفيس للمشروبات بولاية سطيف –"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 2010-2011، ص:152.

[13]- قنيدرة سمية، مرجع سابق، ص: 77.

[14]- عثماني عياشة، مرجع سابق، ص: 77.

[15]- موسوس معنية، بلغنو سميحة، "ترقية محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – دراسة حالة الجزائر-"، ملتقى دولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، يومي 17 و18 أبريل 2006، ص:02.

[16]- نفس المرجع، ص: 03

[17]- سعدان شبايكي، "معوقات تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الأغواط، يومي 8 و9 ابريل 2002، ص: 02.

[18]- مشري محمد الناصر، "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة – دراسة الاستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – حالة ولاية تبسة-"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة سطيف، 2008-2011، ص: 122.

[19]- مشري محمد الناصر، مرجع سابق، ص: 123.

[20]- مليكة مدفوني،"تحليل البعد التنافسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة – دراسة حالة مؤسسة جيزي للشرق"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تبسة، 2006، ص:73.

[21]- عثماني عياشة، مرجع سابق، ص: 152.

[22]- عبد الرحمن بن عنتر، عبد الله بلوناس، "مشكلات المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأساليب تطورها ودعم قدرتها التنافسية"، مجلة أبحاث روسيكادا، العدد01، جامعة سكيكدة ،2003، ص:09.